

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢ ديسمبر ٢٠٠٨

الصومال علاج المرض.. وليس العرض

كتب عطية عيسوي



يؤكد حادث اختطاف ناقلة
البتروال السعودية
سير يوس ستار أمام
سواحل كينيا علي عمق
٨٦٠ كيلومترا من
الشاطئ، وهي في طريقها
للدوران عبر رأس

الرجاء الصالح، أنه لا أمان حتي ولو غيرت
السفن والناقلات طريقها للدوران حول إفريقيا
بدلا من عبور الطريق السريع والأقل تكلفة وهو
قناة السويس، وأن اختطافها بحمولتها الضخمة
(٢ مليون طن) برغم وجود العديد من السفن
الحربية الغربية والشرقية في المنطقة، يعني أن
الحل العسكري لا يضمن وحده القضاء علي
القرصنة ولا بد من حل المشكلة الصومالية الأم،
التي تعتبر القرصنة مجرد عرض من أعراضها
الكثيرة ولا يمكن الشفاء من المرض اذا تم قصر
العلاج علي العرض.

فبعد أن طور القرصنة من قدراتهم واشتروا
زوارق حديثة وأسلحة آلية سريعة الطلقات
وقذائف آر.بي.جي ومعدات رصد ومراقبة
ومتابعة وجندوا العملاء في كثير من الموانئ
التي تبخر منها السفن وزاد عددهم الي ما
يتراوح بين ١٢٠٠ و ١٥٠٠ قرصان (مستغلين
الأموال الوفيرة التي يحصلون عليها كفدي)
أصبح بإمكانهم الانقضاض علي أي هدف صغير
أو كبير، أيا كانت حمولته أو حجمه واحتجازه
حتى يتم دفع الفدية، وكلما رضخ أصحاب السفن

لمطالبهم كلما أغراهم ذلك للتوسع في نشاطهم، فلم يعد يقتصر علي الساحل الصومالي أو جزء منه علي عمق بضعة كيلومترات كما كان يحدث عندما بدأوا باختطاف سفن الصيد، وإنما أصبحوا يطاردون السفن والناقلات علي عمق مئات الكيلومترات مثل ناقلة البترول السعودية وحتى السفن التي تحمل أسلحة متطورة تشمل دبابات مثل السفينة الأوكرانية، يساعدهم علي ذلك اتساع خليج عدن (١،٦ مليون كيلومتر مربع) وطول الساحل الصومالي (٣٧٠٠ كيلومتر) وعدم وجود حكومة صومالية قوية تسيطر عليه ولا عدد كاف من القطع الحربية الأجنبية أو حتي تنسيق دقيق فيما بينها أو اتفاق علي أسلوب موحد فيما يتعلق بكيفية مواجهة القرصنة.. فهناك من يؤيدون اطلاق النار

عليهم وتدمير سفنهم وزوارقهم قبل اعتلائهم ظهر السفن والناقلات العابرة، بينما يعارض آخرون التسرع في إطلاق النار حتي لا يروح ضحيته مدنيون أبرياء من الصيادين الذين تعج بهم مياه المنطقة، وقد ثبت صحة وجهة نظر الأخيرين عندما أغرقت فرقاطة هندية سفينة صيد تايلاندية اعتقاداً من طاقمها أنها سفينة للقرصنة.

فإذا كان الحل العسكري المتمثل في مهاجمة القرصنة بمجرد رصدهم وقبل أن يعتلوا ظهر السفينة أو الناقلات المستهدفة، آخذين أفراد طاقمها رهائن، سوف يحد من عدد عمليات الاختطاف، إلا أنه لن يتمكن من القضاء تماماً علي القرصنة بسبب طول الساحل الصومالي واتساع خليج عدن حتى ولو زاد عدد القطع

البحرية الأجنبية وتحسن مستوي التنسيق بين القوي البحرية المختلفة، واتفقوا علي أسلوب موحد لمواجهة القرصنة وتم منح القطع البحرية التسهيلات اللازمة من الدول المشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي، وربما كان الأسلوب الوحيد الأكثر فرصة للنجاح هو أن ترافق سفينة حربية ناقلة البترول أو السفينة التجارية المارة في تلك المنطقة الخطيرة منذ بداية دخولها وحتى خروجها الي بر الأمان.. لكن هذه عملية مكلفة جدا ماليا وعسكريا وتحتاج الي استعداد مسبق من الدولة مالكة القطعة الحربية للقيام بهذه المهمة علي نفقتها أو علي نفقة الشركة أو الدولة مالكة السفينة أو الناقلة وأن تستغني عنها لوقت يطول أو يقصر للبقاء في المنطقة.. لكن ذلك قد لا يكون حلا عمليا، وقد حذرت البحرية الأمريكية بالفعل شركات الملاحة من أن الوجود البحري الأمريكي لا يمكن أن يؤمن كل الأماكن، وهنا يظهر اقتراح آخر بأن تتولي بحرية كل دولة حراسة قطاع محدد من المنطقة الخطيرة علي أمل أن يؤدي التنافس بينها الي تحرك سريع وفعال للحد من الظاهرة.

الأمر - إذن - يحتاج الي حل أشمل يساعد في القضاء نهائيا علي هذه الظاهرة، وهو إنهاء حالة الفوضى التي تعيش فيها الصومال منذ انهيار نظام حكم سياد بري عام ١٩٩١، فلو أن هناك حكومة مركزية قوية في مقديشو مدعومة بجيش وطني موحد وسلاح بحرية فعال في دولة تتمتع بواحد من أطول السواحل في العالم، لما

استطاع القراصنة الانطلاق في عملياتهم من الشاطئ والعودة إليه بأمان تام واستخدام الموانئ الصومالية كقواعد لمرابضة سفنهم وسحب السفن المخطوفة إليها واحتجازها أمامها.. بل لما كان هناك قرصنة من الأساس لأن نواة جماعات القرصنة الحالية بحارة كانوا يعملون في البحرية الصومالية قبل انهيار الدولة ثم وجدوا أنفسهم فجأة بدون عمل يعولون به أسرهم فلجأوا الي اختطاف السفن وتوسعوا في عملياتهم بعد أن وجدوها مربحة، فقد تراوحت التقديرات لللفدي التي حصلوا عليها بين ٤٠ مليون دولار و ١٥٠ مليوناً، مقابل الافراج عن بعض ما اختطفوه حتى الآن.

لكن الحل الشامل بدوره لن يتحقق بسهولة، فقد فشلت ١٤ محاولة علي الأقل لإحلال السلام في البلاد وانهاء الحرب الأهلية التي أهلكت أكثر من نصف مليون صومالي قتلا بالرصاص أو موتا من الجوع والمرض، وأصبح الحل يحتاج الي معجزة لأن المشكلة أصبحت معقدة، أطرافها كثيرة محليا واقليميا ودوليا، وما يوافق عليه طرف يرفضه آخر، وكان آخرها اتفاق جيبوتي بين الحكومة الانتقالية وتنظيم المحاكم الاسلامية - جناح جيبوتي بقيادة الزعيم المعتدل شيخ شريف شيخ أحمد والذي يقضي بوقف اطلاق النار بدءا من ٥ نوفمبر الماضي وانسحاب القوات الاثيوبية علي مرحلتين: الأولى من مقديشو ومدن أخرى خلال ثلاثة أسابيع من بدء تنفيذ الاتفاق، والثانية خلال ١٢٠ يوما من ذلك التاريخ، علي أن تقوم قوات مشتركة من الحكومة والمحاكم بحفظ الأمن والنظام في

الأماكن التي سيتم الانسحاب منها حتى ترسل الأمم المتحدة قوات حفظ سلام لمراقبة تنفيذ الاتفاق وحفظ الأمن والاستقرار، لكن حركة شباب المجاهدين التي تقاتل القوات الإثيوبية والقوات الحكومية معا رفضت وقف القتال حتى تنسحب اثيوبيا بالكامل، وكذلك رفض تنظيم المحاكم الإسلامية - جناح أسمره بقيادة الزعيم المتشدد حسن ظاهر عويس، الاتفاق من أساسه وصمم علي مواصلة القتال بدعوي أنه لا يحدد موعدا نهائيا للانسحاب الاثيوبي.

ومع ذلك أعلن رئيس الوزراء الاثيوبي ميليس زيناوي أن قواته ستانسحب بالكامل من الصومال قبل نهاية هذا العام فيما يبدو أنه تعبير عن الاستياء الاثيوبي البالغ من استمرار الخلافات بين الرئيس الصومالي ورئيس وزرائه برغم كل المحاولات الاثيوبية للتوفيق بينهما، وكذلك الغضب الاثيوبي من الدول الغربية لعدم وفائها الكامل بوعودها لاثيوبيا مقابل تدخلها لاسقاط نظام حكم المحاكم الإسلامية المتشدد في مقديشو في نهاية ٢٠٠٦، الذي كان يشكل خطرا علي دول الجوار والمصالح الأمريكية والغربية في شرق إفريقيا فضلا عن الخسائر البشرية والمالية التي منيت بها القوات الاثيوبية طوال عامين والتي كان يجب ادخارها لمواجهة احتمال تجدد الحرب علي الحدود مع اريتريا بعد انسحاب قوات المراقبة الدولية من هناك وعدم تنفيذ أديس أبابا حكم محكمة ترسيم الحدود الدولية الذي يقضي بإعادة بلدة بادمي المتنازع

عليها الي أسمره.

ولكي يتم الحل الشامل للمشكلة الصومالية
ومعها القرصنة لابد من تكاتف دولي واقليمي
لأخذ بأيدي أطراف الأزمة الصوماليين، وتحرير
قرارهم من أسر دول الجوار، خاصة اريتريا
واثيوبيا وجيبوتي لكي يتفقوا علي حل واحد
تقوم قوة حفظ سلام دولية بالإشراف علي
تنفيذه، وتقديم الدول المانحة الأموال
والمساعدات اللازمة لإعادة بناء هياكل الدولة
المنهارة خاصة الجيش وتوفير مصدر رزق
كريم لكل المسلحين بدمجهم في الجيش أو
بأجهزة الدولة المدنية والتحرك لحل النزاع
الحدودي بين اثيوبيا واريتريا وبين اريتريا
وجيبوتي حتي لا يظل الصومال ساحة لتصفية
الحسابات.